أوراق إستراتيجية

Foreign policy Association-Iraq *January, 2006*

العراق: الخلاص من العاصفة

بقلم: Marco Vicenzino

15 كانون الأوّل 2005

إنّ الإنتخابات البرلمانيّة العراقيّة تدمغ بشكل تقني الإستعادة الكاملة للسيادة الوطنيّة. كما أنّ مشاركة أكبر للناخبين قد لا يمكّن نسبها مباشرة الى الإقناع بالعمليّة الديمقراطيّة نفسها، لأنّ هكذا إستشراف يتطلّب وقتاً حتّى يتكشّف. وإنّ عامل المحرّك الأوّل يبقى المصلحة الطائفيّة وهو إكتساب مجتمع ما أقصى ما يمكن الحصول عليه من التأثير وسلطة صنع القرار، مع العلم أنّ هذا الإنتخاب يقدّم الفرصة النهائيّة لفعل ذلك للأربع سنوات المقبلة. وعلى كلٍّ، فإنّ الإستعداد من قِبَل العديدين للجوء الى صندوق الإقتراع، أو على الأقل المحاولة للقيام بذلك لحلحلة الخلافات يبقى بشكل جوهري، حيويّاً في الإرتقاء المتدرّج للثقافة السياسيّة العراقيّة.

أمّا العامل المحرّض الآخر، فهو الخوف من البديل لصندوق الإقتراع والتسليم بأنّه في حال إنهارت العمليّة السياسيّة والإنتخابيّة، فإنّ البديل قد يكون الحرب الأهليّة وتقسيم البلد. وعلى الرّغم من أنّ النتيجة المؤكّدة والنهائيّة لهكذا أسوأ سيناريو لا يمكن التنبّؤ بها، فإنّ لها نتائج عنيفة ومضطربة ومدمّرة للعديدين، وهذا أمر مضمون بالتأكيد.

وبينما تتقدّم عمليّة تشكيل الحكومة الجديدة الى الأمام، فإنّ العنف سوف يستمر لأنّ التمرّد المؤثر والمعقّد يهدف الى عدم إستقرار البلد بإستهدافه كلّ الجيش الأجنبي والموظّفين المدنيّين، والعراقيّين الذين يتعاونون مع المحتلّ ويشاركون في عمليّة إعادة بناء بلدهم، وفوق الجميع، المدنيّين العراقيّين الأبرياء الذين يؤلّفون الأكثريّة الساحقة من الإصابات.

إنّ الحكومة الجديدة التي قد تنبثق من الإنتخاب يجب أن تواصل المهمّات الحيويّة للتواصل الفعّال مع المجتمع السنّي وللرعاية السياسيّة والتوفيق بين الوضع الداخلي العرقي والديني؛ تقدُّم القوى الأمنيّة العراقيّة مع المساعدة الأميركيّة، والتدريب الإضافي من الدول الأعضاء في الـ Nato وآخرين، وحلحلة العديد من المسائل المعلّقة التي تُركت بدون تسوية أثناء عمليّة إنسحاب الإئتلاف الجديد في الصيف الماضي.

إنّ مفهوم الفيدراليّة يبقى جوهريّاً لمستقبل العراق، إذ يجب أن يكون هناك فصل مهم للسلطات بين الحكومة المركزيّة في بغداد وسلطات المقاطعات. ويعتمد هذا الأمر على المساومة وليس على طريقة الرابح يأخذ كلّ شيء، مما يشكّل تحدّياً كبيراً للثقافة السياسيّة العراقيّة.

إنّ المفاوضات بين المجموعات الدينيّة والعرقيّة المختلفة سوف تستمر لتؤكّد على النزاع خاصّة على مسائل التخوم الحدوديّة وعلى إنتقال السلطة. وسوف يسعى الأكراد لمد تخومهم من المنطقة الكرديّة المتمتّعة بالحكم الذاتي في عراق فيديرالي ليشمل مدينة كركوك المهمّة إستراتيجيّاً ومركز النفط في شمال العراق والتي تحتفظ بـ 15% من إحتياطي النفط الوطني، والتي يدّعي الأكراد أنّها عاصمتهم التاريخيّة. وعلى الرّغم من أنّ الإئتلاف الجديد يتطلّب إستفتاء الشعب على الوضع النهائي لكركوك قبل نهاية العام 2007، فإنّ توازنه العرقي الحسّاس يبقى برميل بارود يمكن أن يشعل حرباً أهليّة بين العرب والأكراد ينغمس فيها جيران في العراق، وبشكل خاص تركيا المشتهية للنفط والحامية للأقليّة التركيّة في كركوك والخائنة بشكل لانهائي من الطموحات الإنفصاليّة الكرديّة والتي يمكنها أن تؤثّر على الأقليّة الكرديّة المهمّة في تركيا.

وبعد أكثر من عقد على الإستقلال الواقعي، يبقى الأكراد حذرون من صنع تنازلات أكبر للحكومة المركزيّة في بغداد حتّى مع رئيس كردي هو رئيس للحكومة الحاليّة؛ وعلى الرغم من هذه العقبات، فقد طوّر الشيعة والأكراد علاقة عمل مهمّة وبسبب كونهم أكثر الضحايا المقموعة في عهد صدّام، فقد كان لديهم الكثير ليكسبوه من عراق فيديرالي جديد.

وسوف يستمر العديد من الشيعة بإستعمال الحكم الذاتي الكردي ليُدفعوا بإتّجاه إتّفاق مشابه لمنطقة فيديراليّة في الجنوب ذات الأغلبيّة الشيعيّة، حيث يوجد حوالي 85% من إحتياطي النفط العراقي. وفي الصيف الماضي، فإنّ المنهج لتشكيل مناطق فيديراليّة في الجنوب والوسط كانت مؤجّلة بتروٍّ الى حين تشكُّل البرلمان الجديد في محاولة لتهدئة العرب السنّة الّذين تُنسَب معارضتهم الثانية الى الخوف من أن يُحرموا من أرباح الثروة النفطيّة العراقيّة، وعلى كلّ حال، فمن غير المرجّح أن يمنع التأجيل تشكيل مناطق فيديراليّة جديدة، مادام البرلمان الجديد سيبقى تحت سيطرة الأكثريّة الشيعيّة والكرديّة.

إنّ إشراك المجتمع السنّي، الّذي يؤلّف حوالي 20% من عدد السكان العراقيّين، في العمليّة يبقى التحدّي السياسي الأكبر للحكومة الجديدة، وبالمقارنة مع إنتخابات كانون الثاني وتشرين الأوّل، فإنّ مشاركة المنتخِب السني سوف تتزايد على الأرجح وبشكل أوّلي في قلب المجتمع السني وسط العراق. على كلّ حال، فقد لا يكون ذلك كافياً لتأمين معيار دقيق لطموح المجتمع ولتلطيف المخاوف وتقديم فهم حقيقي شامل.

ويمكن أن يؤثّر هذا الأمر بشكل واضح على شرعيّة الإنتخاب للعديدين في العراق وفي كلّ الشرق الأوسط، خاصّة في الدول ذات الأكثريّة السنيّة في المنطقة.

ومن الواضح أنّ السنّة يخافون من مستقبل يصبحون فيه أقليّة تُسحب منهم مكاسب المجتمع الحاكم أو بما يُعرَف بمصطلحات الإمتيازات والتأهيل وقِوى الصف الشعبي. ومن بين السنّة هناك أيضاً معارضة شرسة للوجود الأمني على أرضهم والّذي ينبعث من إتّحاد عامل إنفجاري من التديُّن المفرط المتوقد والقوميّة الغيّورة، بالإضافة الى أن هؤلاء السنّة الّذين يرغبون بالمشاركة في الإنتخاب قد يكونوا معارضين بقوّة بسبب الخوف الناشئ من إنتقام المتمرّدين.

إنّ الحكومة الجديدة يجب أن تتابع العمليّة بمحاولة عزل العناصر الرافضة والأكثر راديكاليّة وبإشراك الأكثريّة المعتدلة مع حوافز وضمانات تساوي الفرص والحقوق والأوضاع. إنّ على الحكومة الجديدة أن تعيّن مسؤولين سنّة في مواقع بارزة خاصّة في الوزارات الأساسيّة كالدفاع والداخليّة والعدل.

ومن دون المشاركة السنيّة، لا يمكن أن يكون هناك سلام. إنّ السيناريو البديل هو الحرب الأهليّة وتفسيخ ولبننة البلد مع نتائج كارثيّة للشعب العراقي وجيران العراق وإستقرار المنطقة والأمن الدولي، وكأفغانستان في التسعينات، سيصبح العراق وبشكل متزايد ملاذاً للمتطرّفين، وعلى خلاف أفغانستان، يمتلك العراق ثاني أكبر إحتياط نفط في العالم، ومع القدرة على الوصول الى أرباح ذلك النفط، فسوف يكون بإمكان العناصر الراديكاليّة تمويل عمليّات قاتلة في العالم كلّه.

إنّ التحدّي السياسي الأكبر للحكومة الجديدة هو توسيع القوى الأمنيّة وتحسين القدرات العملانيّة. وقد تزايدَ الإكتفاء الذاتي تدريجيّاً كما تناقصَ أعداد الفارين من الجنديّة بشكل لافت. وعلى كلّ حال، فالوضع بعيد عن المثاليّة وإنّ ذلك يتطلّب الوجود الأميركي لوقت كبير.

فعل الرغم من أنّ العديد من دول الـ NATO ساهمت في تدريب القوّات العراقيّة، فإنّ التمرّد نما بشكل متزايد ومعقّد وبدرجة أولى في تطوير آليّات التفجير كالقنابل الموضوعة جانب الطرق والمسؤولة عن أكثر الإصابات الأميركيّة.

إنّ الإشراك الأميركي يبقى جوهريّاً لمستقبل العراق. ويجب أن يؤمّن ذلك الإلتزام كلّ المصادر (الماليّة) الضروريّة لضمان أنّ العراق سوف ينهض من الإضطراب والعنف الحالي، وعلى قادة الحكومة الجديدة أن يبرهنوا على الوحدة والشفافيّة والمحاسبة وأن يكسبوا المصداقيّة الضروريّة لإقناع العراقيّين العاديّين أنّ دورة العنف الحاليّة وعدم الإستقرار يمكن أن يخفَّضا بشكل كبير. إنّ التغلّب على التحدّيات في الجبهة الإقتصاديّة كالحملة على الفساد المستوطن وتخفيض مستوى البطالة الفادح يبقيان العناصر الأساسيّة لإستكمال النجاح.

ويفضّل جيران العراق حكومة مركزيّة ضعيفة في بغداد، تكون قادرة على تأمين النظام الكحلي الأساسي، ولكن مِطواعة وخاضعة لتأثيرهم، خاصّة في المقاطعات العراقيّة الحدوديّة، وأن تكون معتمدة عليهم في نهاية الأمر لضمان الإستقرار. وستقوم سوريا بما فيه الكفاية لتقول أنّها تساعد في جهود الولايات المتّحدة ولا شيء أكثر من ذلك. وتسعى سوريا لنزع فتيل تزايُد الضغط الأميركي المنطاق من التحقيق الدولي في عمليّة إغتيال رفيق الحريري، كما ترغب بتجنُّب قَدَر ليبيا بعد لوكربي الّذي تكبّدته في سنوات من العقوبات الدوليّة المتعدّدة الجوانب والمدمّرة، وتحاول سوريا أيضاً أن تراقب بحذر متطرّفيها والمتعاطفين معهم الّذين يعبرون الحدود الى داخل العراق، فإذا قُتِلوا في العراق فإنّ هذا يعني هواجس مستقبليّة أقل للأسد، وإذا عادوا فسوف يتمّ الرجوع الى هويّاتهم في حال الضرورة. وإنّ الإضطرابات الأخيرة داخل سوريا عزّزت هذه الرؤيا، ولا يزال قتل النظام السوري للآلاف من المتشدّدين الإسلاميّين في حماه في العام 1982 ماثلاً في الأذهان. وإنّ المخاوف الأردنيّة من التأثير المحلّي لنشاطات المتطرّفين وفي العراق، كما ظهر

بوضوح في الهجمات الأخيرة في عمّان، تترافق مع الآمال بإستقرار أكبر ممّا قد يقدّم عائدات ماليّة وإقتصاديّة مهمّة من خلال التجارة عن طريق مرفأ العقبة.

وتأمل إيران بتأثير أكبر لرجال الدين الشيعة في الحكومة العراقيّة الجديدة، بينما تحذّر تركيّا دوماً من النشاطات في الشمال الكردي. أمّا الهواجس الرئيسيّة للعربيّة السعوديّة، فتكمن في نشاطات المتطرّفين السنّة على حدودها المتقاطعة مع العراق، كما بالمراقبة عن قرب لتأثير الشيعة العراقيّين على شيعتها المتململين في شرق السعوديّة.

ماذا ستكون نتائج الإنتخابات؟

لن تكون الحكومة العراقيّة مشابهة لنظام الحكومة الدينيّة في لإيران، كما لن تكون علمانيّة أو ذات توجُّه غربي كما تحبّذ الولايات المتّحدة، وعلى كلٍ، سوف يحافظ الدين على دور مهم له بشكل واضح. ومن المرجّح أن يستمر الإسلاميّون المعتدلون الشيعة بالسيطرة على الحكومة الجديدة مع تأثير مهم لرجال الدين الشيعة، لكن بأصوات إنتخابيّة أقل، وبالتحالف مع الوجود الكردي الهائل والموحّد سياسيّاً. وعلى كلّ حال، فإنّ المعارضة الوطنيّة العلمانيّة قد تظهر بقيادة شخصيّات كرئيس الوزراء السابق أياد علاوي، الّذي يقوم بجذب الشيعة والسنّة العلمانيّين الى قلب العمليّة السياسيّة. وعلى الرغم من أنّ هكذا معارضة قد تشارك إمّا مباشرة أو غير مباشرة في حكومة الوحدة والإئتلاف الوطني الكبرى، فإنّها ستحاول أن تميّز نفسها وأن تحصل على كينونة سياسيّة منفصلة.

وعند هذا البُعد، فإنّ الشيعة المعتدلين وخاصّة آية اللّه السيستاني برهنوا على المسؤوليّة في حصر العناصر الأكثر راديكاليّة خاصّة في سياق الهجمات الّتي كانت تستهدف الشيعة والّتي صُمّمت لتستثير ردّة فعل شيعيّة عنيفة ممّا قد يشعل حرباً أهليّة.

وللضّرورة، فإنّ الحكومة المهيمنة والمُسيطر عليها شيعيّاً، سوف تستمر بالتسامح مع الوجود الأميركي لمنع الإنقسام والتشرذم الوطني، وعلى كلّ حال، وكالعديد من العراقيّين وأيضاً خارج العراق، يرغبون برؤية خفض للجنود الأميركيّين ومن ثمّ إنسحابهم في نهاية الأمر عندما- وإذا- تعود الحالة السويّة والإستقرار الى العراق بمرور الوقت.

إنّ Marco Vicenzino هو المؤسّس والمدير التنفيذي لـ Global Strategy Project، عَمِلَ كنائب للمدير التنفيذي في المؤسّسة الدوليّة للدراسات الإستراتيجيّة- الولايات المتّحدة (International Institute for Strategic Studies-Us) في واشنطن. وهو محامٍ دولي ومتخرّج من جامعة Oxford ومن مركز القانون في جامعة George Town. كما درّس القانون الدولي في International Service of American University.

ويمكنكم التواصل معه عبر العنوان التالي:

http://www.fpa.org/newsletter_info2496/msv@globalsp.org